

أوروبا تواجه تحديات كثيرة وتجتاز مرحلة خطيرة مكامن القلق الأوروبي في حرب أوكرانيا

تواجه أوروبا اسوأ وأخطر أزمة منذ الحرب العالمية الثانية. الحرب الروسية على أوكرانيا ضربت في العمق الأمني الأوروبي ودفعت دول الاتحاد الى إعادة ترتيب اوضاعها وتعزيز قدراتها العسكرية. كما ضربت الاستقرار الاقتصادي بعدما تبين ان العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا سلاح ذو حدين، في وقت بدأ الاستقرار الاجتماعي مهدداً مع أكبر موجة لجوء في أوروبا وداخلها



تقدر وكالات الامم المتحدة نحو 4 ملايين شخص فروا من أوكرانيا.

أوروبا تواجه تحديات كثيرة وتجتاز مرحلة خطيرة، وتعيش حال قلق وخوف وسط اجواء انقسام وارتباك. يمكن تحديد مكامن ومصادر القلق في ثلاثة مجالات اساسية:

المجال الاول والاقل اهمية يتعلق باعباء اللجوء الأوكراني الكثيف، اذ تقدر وكالات الامم المتحدة ان نحو 4 ملايين شخص فروا من أوكرانيا، مما يبين الحاجة الى تضافر الجهود، ليس فقط الأوروبية، بل الدولية، للتعامل مع ما يعد انه أكبر موجة من الهجرات تعرفها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وتقدر وكالات اقتصادية متخصصة، ان الكلفة السنوية لاستقبال اللاجئين واستيعابهم والاعتناء بهم لن تقل عن 100 مليار يورو في العام، وما هو متوافر من تمويل حتى اليوم بعيد جداً من هذا الرقم المرتفع.

رغم وحدة الموقف الأوروبي من الحرب في أوكرانيا والتضامن التام مع كيفة، واعتماد الدول الأوروبية سياسة الحدود المفتوحة امام الفارين الأوكرانيين من لهيب الحرب، فان تمييزات ما زالت قائمة بين الدول الـ 27 حول كيفية العمل من اجل توزيع عبء اللاجئين على الاعضاء كافة، وتخفيف عبئهم عن دول الخط الاول التي هي بولندا ورومانيا وبلغاريا ومولدافيا غير المنتمية الى الاتحاد، وتعد افقر البلدان الأوروبية. التوجه العملي هو ان كل دولة أوروبية تعرض خياريا قدرتها على استقبال واستيعاب اللاجئين الأوكرانيين وفق امكانياتها، وليس وفق معايير ثابتة موضوعة سلفاً بشكل جماعي، خصوصاً ان الاوضاع تختلف من بلد الى آخر.

المصدر الثاني للقلق الأوروبي يكمن في العقوبات المفروضة على روسيا وتداعياتها، بعدما خضع القادة الأوروبيون للضغوط الأميركية، وتوافقوا على قرار سياسي بفرض حزمة سادسة من

الاقتصادات الأوروبية قادرة على استيعاب قرار الحظر الجزئي والتدريجي للنفط الروسي من غير ان تواجه خطر الانكماش، فان السيناريو الذي تخشاه العواصم الأوروبية الكبرى هو ان ترد موسكو بقطع امدادات الغاز الذي من شأنه ان يدفع اقتصادات منطقة اليورو نحو منحدر انكماش وخيم العواقب، والسيناريو الاسوأ هو الذي يمكن ان ينجم لاحقاً عن انكماش اقتصاد ألمانيا وإيطاليا، اللتين تعتمدان بنسبة عالية على الغاز الروسي، وتداعيات ذلك على بقية الاقتصادات الأوروبية.

لكن القلق الأوروبي لا يقتصر على التداعيات الاقتصادية الناشئة عن العقوبات ضد روسيا فحسب، بل يتعداه الى الارتدادات الاجتماعية والسياسية التي يمكن ان تعيد المشهد الأوروبي الى حال من التوتر اخطر من تلك التي عقبته أزمة العام 2008 والسنوات التي تلتها. فالحرب الروسية في أوكرانيا كانت اضعفت خلال مراحلها الاولى الاحزاب والقوى الشعبوية واليمينية المتطرفة التي كان معظمها يقيم علاقات وثيقة مع موسكو، لكن الاستطلاعات في الاسابيع الاخيرة تشير الى ان هذه الاحزاب بدأت تستعيد شعبيتها المفقودة ممتطية سهوة الاحتجاجات المتزايدة ضد تزويد أوكرانيا المزيد من الاسلحة واطالة امد الحرب وتدفع اللاجئين وارتفاع معدلات التضخم.



هل افلت قرار السلم والحرب من ايدي الأوكرانيين؟

الكلفة السنوية لاستيعاب اللاجئين لا تقل عن 100 مليار يورو

يلاحظ في الفترة الاخيرة ان بعض هذه الاحزاب بدأ يسترجع قنوات التواصل مع موسكو، متجاوزاً المواقف والقرارات الوطنية الرسمية، ومطالباً الحكومات بتغيير وجهة تعاملها مع الحرب الدائرة والتركيز على تسويتها بالطرق السلمية عوضاً عن مدها بالوقود وتأجيجها.

اضافة الى القلق الاقتصادي هناك القلق السياسي، اذ تسود حالة من عدم اليقين واختلال الرؤى داخل الاتحاد الأوروبي بازاء مال الحرب في أوكرانيا واهداف الانخراط الأوروبي والدولي من دعم كيفة، خصوصاً على المستوى العسكري، ما يحصل من جدال ليس سوى انعكاس للانقسام الحاصل داخل الاتحاد الأوروبي، بل داخل المعسكر الغربي حول كيفية التعامل مع هذه الحرب. فمن جهة، ثمة معسكر ما يمكن تسميته بالمعتدلين، ووراءهم بلجيكا واليونان والنمسا. في المقابل، معسكر

الصقور المتمثل ببلدان البلطيق الثلاثة، استونيا وليتوانيا ولاتفيا وبولندا، الذي يسير على خطى الولايات المتحدة وبريطانيا.

جاءت الخطة التي طرحها رئيس الوزراء الإيطالي لتظهر ان المخاوف ازدادت داخل الاتحاد الأوروبي من حرب لا احد يعرف اليوم كيف يمكن ان تنتهي، ووفق اي ظروف وشروط. وما يقترحه في صيغته العامة، يلقي قبولا من باريس وبرلين، حيث الجميع متفقون على ان نهاية الحرب لا يمكن ان تكون الا سياسية. وفق الرؤية الفرنسية، فان الحرب في منطقة دونباس وبعدها في مناطق اخرى قد تستمر اسابيع وشهوراً، وليس في الافق ما يدل على ان القوات المسلحة الأوكرانية التي تلقت مساعدات عسكرية هائلة منذ اندلاع المعارك قادرة اليوم على هزيمة القوات الروسية وقوات الانفصاليين في دونباس وجنوب البلاد.

تري باريس ان بوتين باق، وروسيا لن تترك أوروبا، وانه يتعين بالتالي العمل معها في كل ما من شأنه ان يمس الامن الأوروبي. خلاصة الموقف الأوروبي العام هو الاستمرار في دعم أوكرانيا ماليا واقتصادياً وعسكرياً، كما برز ذلك في آخر قمة أوروبية، لتمكينها من الجلوس الى طاولة المفاوضات من موقع قوي، وليس هزيمة روسيا، لأن استمرار الحرب الى ما لا نهاية، وغياب افق الانتصار الأوكراني فيها، رغم التعويل على الاسلحة الأميركية المنتظرة لقلب الميزان العسكري ميدانياً، تترتب عليه تبعات خطيرة، منها تمدد النزاع خارج أوكرانيا، والتهديد النووي، وزيادة التدمير في أوكرانيا، فضلاً عن استفحال ملف الهجرة واللجوء.

اخيراً، ثمة مخاوف أوروبية من ان يكون الذين اصبحوا الى حد ما رهائن الخطط، والطموحات الأميركية الساعية الى استخدام الحرب وسيلة لانهاك روسيا. بيد ان هذه الحجج والرؤية الثلاثية لا تقنع الصقور الأوروبيين الذين يعولون على الدعم الأميركي للامحدود لأوكرانيا، وهم يشددون على الحاجة للاحاق الهزيمة بالقوات الروسية وطردها من الاراضي الأوكرانية كافة. وتلاقي قراءتهم الرؤية الأميركية التي لحقتها تبدلات كثيرة، حيث انها تخلت عن حالة الحذر في اسابيع الحرب الاولى، وصولاً الى الوقوف في شكل واضح وصارم الى جانب أوكرانيا ودعمها بالمال والسلاح.